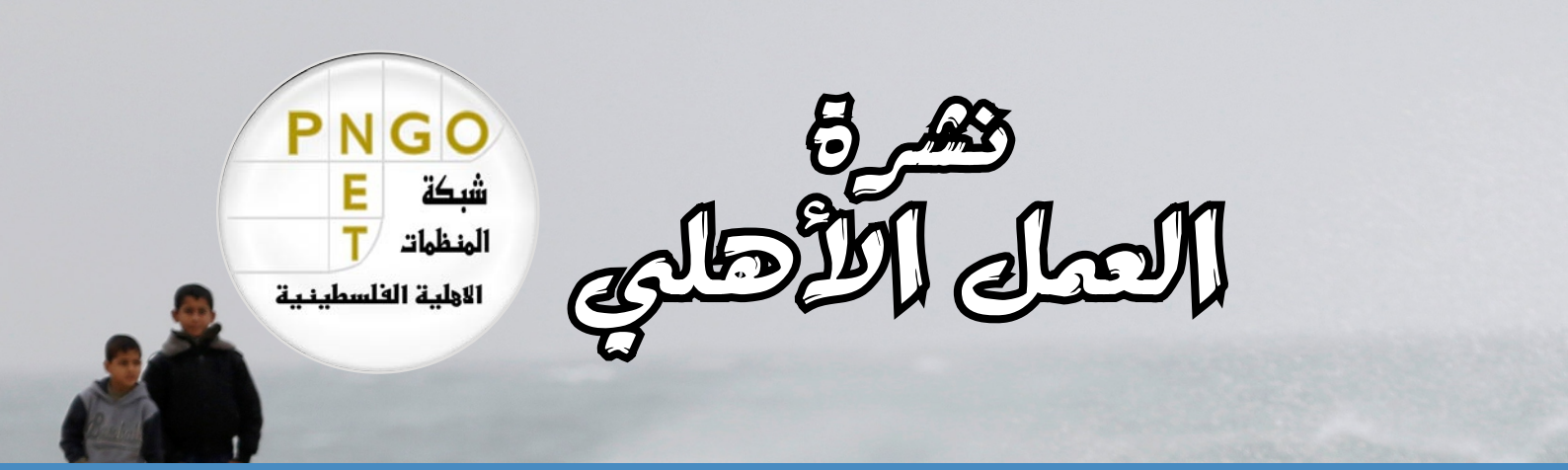

نشرة العمل الأهلي

نشرة غير دورية
تصدر عن: شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية

12

اقــرأ في هذا العدد:

المنظمات الأهلية في القطاع الصحي تأمل في زيادة التنسيق والشراكة بينها ووزارة الصحة تحقيق/ شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية

أثر الحراك الشعبي الراهن على الأوضاع الاقتصادية.. !!

المنظمات الأهلية ودورها في التنمية الاقتصادية.. !!

منظمات المجتمع المدني وتعزيز سيادة القانون..!!

بقلم/ أمال صيام - مركز شؤون المرأة

لم يكن المؤتمر الذي يحمل عنوان "دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز سيادة القانون" والذي تنفذه شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية ضمن فعاليات مشروع "تعزيز دور المنظمات الأهلية في المناصرة والرقابة على سيادة القانون بالشراكة مع برامج الأمم المتحدة الإنمائي/ برنامج دعم سيادة القانون في الأرض الفلسطينية، بالحدث العادي والعابر، بل كان له وقع خاص كونه يهدف إلى تعزيز دور منظمات العمل الأهلي في ترسيخ سيادة القانون والدفاع عن حقوق الإنسان وتفعيل أدوات المناصرة والرقابة لديها من أجل تعزيز دورها في مجال سيادة القانون.

الشعب الفلسطيني يعيش اليوم في القدس والضفة الغربية وقطاع غزة ظروفاً صعبة وحرجة نتيجة لما تقترفه قوات الاحتلال الإسرائيلي يومياً من جرائم بحق أبناء شعبنا.

وبهذا الخصوص نتوجه بالتحية إلى أهلنا وشعبنا الصامدين في وجه الآلة العسكرية الصهيونية، كما ونترحم على شهدائنا وشهيداتنا الأبرار ونتمنى الشفاء العاجل للجرحى والحرية لأسرانا البواسل.

إننا في الوقت الذي ننظر فيه إلى أهمية تعزيز سيادة القانون، ننظر أيضاً بعين الخطورة إلى استمرار الاحتلال الذي يُعتبر وجوده منافياً موضوعياً لمبدأ سيادة القانون باعتباره قوة غاشمة وغير شرعية وتنتهك القانون الدولي الإنساني، الأمر الذي يتطلب من الجميع الاستمرار في النضال في مواجهة الاحتلال وفضحه دولياً وسحب الشرعية عنه.

إن استمرار حالة الانقسام إلى هذه اللحظة والتي تسببت في تقويض مبدأ سيادة القانون، وانقسام مؤسسات السلطة الفلسطينية، حكومتين وجهازين للقضاء وأجهزة أمنية هنا وهناك، والعديد من القوانين والتشريعات تم استصدارها في قطاع غزة، ومجموعة من القرارات التي صدرت عن الرئيس بفعل القانون ودون عرضها على المجلس التشريعي، كل ذلك خلق حالة قانونية مشوهة ومجزئة بين الضفة والقطاع بسبب الانقسام، فأصبحت القرارات والإجراءات والقوانين تفتقد للشرعية وفق القانون الأساسي، وأداة تستخدم بيد الحزب الحاكم في كل منطقة على حساب مبدأ سيادة القانون.

كما أن تسييس القضاء وجعله يخضع للقوة السياسية المسيطرة أكثر من خضوعه إلى القانون الأساسي، يتطلب من الجميع الشروع الفوري بالعمل على استعادة الوحدة الوطنية ووحدة المؤسسة الفلسطينية وإنهاء حالة الانقسام.

إن شبكة المنظمات الأهلية تعمل من خلال تمكين أعضاءها من أجل الإيفاء بمسؤولياتهم تجاه تعزيز صمود أبناء شعبنا وتمكينهم على مختلف المستويات من أجل نيل حقوقهم، إضافة إلى جهودها محلياً وإقليميا ودولياً لمصلحة قضيتنا الوطنية.

وانطلاقاً من أهمية دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز سيادة القانون عبر أدوات المناصرة والضغط والرقابة، فإنه من الضروري بل والواجب على الجميع مناقشة كافة القضايا التي تتعلق بتطبيق مبدأ سيادة القانون، بما فيها البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ودور المنظمات الأهلية والنسوية في تعزيز وترسيخ سيادة القانون، وأيضاً دور الإعلام وغيرها من المحاور ذات العلاقة.

كما أن تسييس القضاء وجعله يخضع للقوة السياسية المسيطرة أكثر من خضوعه إلى القانون الأساسي، يتطلب من الجميع الشروع الفوري بالعمل على استعادة الوحدة الوطنية ووحدة المؤسسة الفلسطينية وإنهاء حالة الانقسام.

بين الواقع والمأمول..!!

المنظمات الأهلية في القطاع الصحي تأمل في زيادة التنسيق والشراكة بينها ووزارة الصحة

تحقيق خاص/ شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية

يُعد القطاع الصحي من القطاعات المهمة والضرورية في الحياة الفلسطينية وخاصة في قطاع غزة المحاصر منذ ما يزيد عن تسع سنوات ويتعرض بين الحين والآخر لأبشع المجازر والحروب التي راح ضحيتها آلاف الشهداء والجرحى ومبتوري الأطراف الذين يحتاجون لخدمات مستمرة وتضافر جميع الجهود سواء الحكومية منها أو الأهلية أو الخاصة لتقديم أفضل الخدمات لهذه الفئة وغيرها من المواطنين.

ولو تم النظر إلى حاجة المواطنين المرضى، لوجدنا أنها أكبر بكثير من قدرة جهة حكومية أو أهلية أو حتى خاصة بعينها للقيام بتقديم مثل هذه الخدمات المتعددة وفي جميع المجالات، سواء العلاجية منها أو التأهيلية أو العلاج الطبيعي أو حتى الخدمات العادية التي تقدم للمرضى مثل العمليات الجراحية، والتوليد، أو الخدمات اللوجستية، أو النوم في المستشفيات ذات القدرة المحدودة في عدد الأسرة، الأمر الذي يحتاج إلى إعداد خطة طوارئ مشتركة على قاعدة الشراكة والوضوح بين مختلف مقدمي الخدمات الصحية.

وربما ما خلِصت إليه جلسة النقاش التي كان القطاع الصحي في شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية قد عقدها مؤخراً، من توصيات، وحضرها مسئولون في وزارة الصحة، ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين "الأونروا"، وممثلو منظمات أهلية فلسطينية عاملة في القطاع الصحي وخبراء وأكاديميون، تؤكد على ضرورة تعزيز التنسيق والعمل المشترك بين مختلف مقدمي الخدمات الصحية، وضرورة تشكيل لجنة صحية عليا أو مجلس صحي أعلى تتشكل هذه اللجنة من ممثلين عن مقدمي هذه الخدمات الصحية، وينبثق عنها غرفة طوارئ مركزية لإدارة الأزمات وقت الحروب، ولتنسيق العمل المشترك في الظروف العادية، أكبر دليل على حاجة المجتمع لهذا التنسيق لتقديم أفضل الخدمات الصحية له.

تقليص الخدمات بسبب نقص الأدوية

ولا يخفى على أحد هنا ما تعاني منه وزارة الصحة في قطاع غزة في أحيان كثيرة، من نقص في الأدوية والمستلزمات الطبية بسبب الحصار الجائر، وإغلاق المعابر، واضطرارها في كل مرة الإعلان عن تقليص بعض الخدمات الصحية المقدمة من خلالها لجموع المواطنين، كإلغاء إجراء بعض العمليات الجراحية، أو توقف استقبال الحالات المرضية إلا في قسم الطوارئ فقط، حيث قالت على لسان المتحدث الرسمي باسمها الدكتور أشرف القدرة، "إنّ الفترة الحالية هي الأسوأ التي تواجه القطاع الصحي بغزة".

وأضاف القدرة في تصريح صحافي: "نكون في الكثير من الأحيان مضطرين لتقليص بعض الخدمات الصحية، لاحتواء أية أزمة طارئة، لاسيما أزمة نقص الأدوية، من أجل إبقاء الخدمات الأساسية لأطول فترة ممكنة"، لافتاً إلى تآكل المخزون الاستراتيجي من الأدوية، ووصول نسبة العجز إلى ٣٢٪، من قائمة الأدوية الأساسية، الخاصة بالأمراض المزمنة.

يُذكر أن وزارة الصحة كانت أوقفت في السادس عشر من آب / أغسطس الماضي خدمات الولادة الآمنة في عيادة بيت المقدس شمالي قطاع غزة، وتقليص خدمات الرعاية الأولية في منطقتي دير البلح والنصيرات (وسط القطاع) نتيجة العجز في الأدوية والمستلزمات الطبية.

ولمعرفة المزيد عن عملية التنسيق الحاصل بين مقدمي الخدمات الصحية في المستشفيات الحكومية وغير الحكومية كافة، وطبيعة التنسيق أيضاً مع المؤسسات الدولية لتلبية حاجة المجتمع وسد العجز والنقص أحياناً في بعض الجوانب، وكيفية شراء وزارة الصحة لبعض الخدمات الصحية من المستشفيات والمراكز الصحية التابعة لمنظمات العمل الأهلي، ومدى جودة هذه الخدمات وتلبيتها لحاجة المرضى والمواطنين، كان لـ "نشرة العمل الأهلي" هذه اللقاءات مع بعض المسئولين في القطاع الصحي للوقوف عن كثب على طبيعة هذا التنسيق.

الواقع والمأمول

وفي هذا السياق وصف د. تيسير السلطان المدير التنفيذي لاتحاد لجان العمل الصحي بغزة، "طبيعة العلاقة القائمة بين القطاع الصحي الأهلي والقطاع الصحي الحكومي بأنها علاقة منقطعة وغير قائمة منذ العام ٢٠١١ وحتى الآن، وذلك بسبب الديون المتراكمة على وزارة الصحة منذ العام ٢٠٠٧ وحتى العام ٢٠١١ والتي بلغت قيمتها أكثر من ٨ مليون شيكل.

وقال السلطان في السابق أي قبل هذا التاريخ كانت العلاقة قائمة على شراء خدمات من مستشفى العودة الطبي في تل الزعتر شمال قطاع غزة، حيث كانت تحوّل وزارة الصحة شهرياً العديد من حالات الولادة للمستشفى، ولكن حين رأينا عدم قدرتهم على السداد وأن الديون بدأت تتراكم عليها شيئاً فشيئاً، طالبناهم بسداد هذه الديون، إلا أنهم تذرعوا بوجود أزمة مالية كبيرة لديهم وبالتالي عدم قدرتهم على السداد، مما اضطرنا إلى وقف تقديم مثل هذه الخدمات.

وأضاف، يوجد لدينا أقسام جراحة متطورة وغرف عمليات على أعلى مستوى، ولدينا تقدم كبير في جراحة المناظير وجراحة المسالك البولية، كما أن لدينا في المستشفى ٤ أسرة عناية مكثفة للكبار، و ٦ أسرة أخرى لحديثي الولادة جاهزة بكوادرها الطبية وأجهزتها المتطورة والتي هي من أفضل ما في مستشفيات كثيرة في العالم، ولكن وزارة الصحة لا تشتري منا حتى الآن أية خدمات من مستشفى العودة، بالرغم من تحويلها آلاف المرضى للعلاج في المستشفيات المصرية والمستشفيات الإسرائيلية ومستشفيات القدس، مع علمها المسبق أن معظم هذه العمليات التي تكلف وزارة الصحة ملايين الشواقل يمكن إجراؤها في مستشفى العودة بأقل بكثير من ذلك.

وقال السلطان "رغم أن هناك نقصاً شديداً في المستشفيات الحكومية في مثل هذه الخدمات وخاصة الولادة، إلا أنه وللأسف الشديد تعتبر وزارة الصحة في غزة نفسها مقدماً جيداً للخدمات بدلاً من أن تقوم بوضع خطة إستراتيجية لتطوير علاقتها مع المنظمات الأهلية العاملة في القطاع الصحي، وأيضاً تطوير عملها كما هو معمول به في كل العالم، حيث أنهم يرون من وجهة نظرهم فقط أنهم منافسون للقطاع الصحي الأهلي وليس بينهم أية علاقة تكاملية، وأنهم يشترون منا الخدمات.

ولفت إلى أنهم يهربون إلى الأمام فيعملون على تحويل المرضى إلى الخارج في مصر وغيرها، في الوقت الذي يمكننا فيه أن نقوم بكافة العمليات التي تحوّل ليتم إجراؤها في الخارج، ولكن طالما أن الوزارة لا تتحمل تكليف هذه العمليات، بل وزارة الصحة برام الله، فهي تفضل تحويل المرضى ليعالجوا على حساب حكومة التوافق وليس على حسابهم، ولكن هذا لا يساهم بالمطلق في تطوير العلاقة بين القطاعين الصحيين الأهلي والحكومي، وتبقى المنظمات الأهلية تعاني من أزمة مالية بدلاً من الأخذ بيدها كونها رافعة ومنقذة للقطاع الصحي.

وفيما إن كانت هناك أية اجتماعات تُعقد مع وزارة الصحة لتطوير العلاقة وشراء خدمات علاجية من المنظمات الأهلية، قال السلطان إنه نظمت العديد من الاجتماعات مع المسئولين في وزارة الصحة، وأوضحنا لهم في كل مرة أن لدينا خدمات متقدمة، وأنه بمقدور طواقمنا الطبية المدربة على أعلى المستويات القيام بإجراء العديد من العمليات التي تُجرى في الخارج، وأن ما يحوّل من أموال لمستشفيات الخارج نحن في أمس الحاجة لها أو بجزء منها لتطوير خدماتنا أكثر فأكثر، ولكن لا حياة لمن تنادي فهم يريدون خدمات مجانية منا فقط.

وأضاف أن حكومة غزة تحملنا في الحروب معالجة بعض المرضى مجاناً حتى وإن كان من المفترض أن يخضع جزء من هؤلاء المصابين لعمليات جراحية صعبة ومعقدة، أو أنهم يحتاجون لغرف العناية المركزة، مبيناً أن العلاقة مع وزارة الصحة في ظل الانقسام الحاصل هي علاقة غير متطورة بالمطلق، لأنه لا يوجد في غزة صاحب قرار واحد يمكنه أن يأخذ على عاتقه تحويل مريض واحد لمستشفيات العمل الأهلي حتى لا يتحمل مسئولية دفع بدل هذه الخدمات، ونأمل أن يكون هناك خدمات متبادلة.

وفي سياق متصل لفت مدير جمعية الإغاثة الطبية الفلسطينية الدكتور عائد ياغي، إلى أن العلاقة بين الإغاثة الطبية ووزارة الصحة في غزة قائمة على عدة مستويات، إحداها أن الإغاثة تُقدم خدمات صحية في مركز قرية أم النصر البدوية شمال القطاع للمواطنين المؤمنين في وزارة الصحة، كما الخدمات التي تقدمها الوزارة في جميع المراكز الصحية التابعة لها من خلال إجراء عمليات الفحص الطبي وتقديم الأدوية المجانية والغيارات وغير ذلك، وهذه هي علاقة شراكة وتعاون.

وأضـــــاف ياغي، كما أن هناك ما بين الإغاثة والوزارة علاقة تعاون وتنسيق، حيث تقوم الإغاثة وفي أربعة مراكز صحية من أصل خمســـة تم تدميرها خلال الحرب الأخيرة على قطاع غزة، تقديم الخدمات الصـــحية للمرضى المزمنين وبشـــكل دوري وشـــهري، موضـــحاً أن هذه المراكز هي في قرى حجر الديك، والفخاري، وخزاعة، وفي حي الشـــــجاعية شرق مدينة غزة، بالإضافة إلى تنفيذ مشروع تعزيز الصحة الإنجابية، وهو عبارة عن تدريب العاملين في وزارة الصـــحة على هذا الموضوع بهدف نشر الوعي الصحي.

وتابع، أنه أثناء الحرب يكون التنســـيق ليس بين جمعية الإغاثة الطبية ووزارة الصـحة فحسـب، بل وبين جميع منظمات العمل الأهلي العاملة في القطاع الصـــحي أيضـــاً، حيث تقوم الإغاثة بالتنســـــيق اللازم على أعلى المســـــتويات من خلال تزويد المستشفيات بالأدوية والمستلزمات الطبية اللازمة، بالإضافة إلى إجراء التنســـــــيق حول حركة سيارات الإسعاف والأطباء واســـتقبال الوفود الطبية من الخارج لإجراء العمليات الجراحية الممكنة.

وقال ياغي، بصـــفتنا مقدمي خدمات صحية، نحن نعمل دائماً وأبداً على تجنيب القطاع الصـــحي في أحيان كثيرة الوقوع في إشكاليات أو انتكاسات قد تؤثر على الخدمات المقدمة للمرضى، فنعمل حين تنشـــب أية أزمة ما بين غزة ورام الله كما حدث أكثر من مرة في موضـوع التحويلات للخارج، وأزمة الأدوية التي تطل برأسها بين الحين والآخر، على رأب الصدع والضغط باتجاه تزويد وزارة الصـحة بغزة بحصـتها من الأدوية والمسـتلزمات الطبية اللازمة لها، موضـــــحاً أنهم كانوا ينجحون أحياناً ويخفقون في أحيان أخرى، ولكنهم مســـتمرون في هذه العلاقة كجسر تواصل بين جميع الأطراف ذات العلاقة.

ذكر أنه وحسب وزارة الصحة في غزة نفسها، فقد تبين وجود العديد من التحديات التي تعوّق عملية تشـــخيص المرضى في المستشـفيات العامة في قطاع غزة، بسـبب ما تعانيه من نقص في الأجهزة، لاســيما مع وجود (١٨) جهازاً بين متعطل ومتهالك في المستشـفيات والذي يشـكل ما نسـبته (٢٢٪) من مجموع أجهزة التشـخيص بالأشعة السـينية البالغ عددها (٨٢) جهازاً، ووجود جهاز واحد فقط للتصوير بالرنين المغناطيسي MRIالذي يعتبر ذو دقة متناهية في تشـــخيص الأمراض بما لا يمكن الاستغناء عنه، والنقص في أجهزة التصوير بالأشعة فوق الصـوتية خاصة من نوع Ultrasound Dopplerالمخصـصـة لتصـوير الأوعية الدموية والأوردة والشرايين.

كما تعاني المختبرات في مســتشــفيات القطاع من نقص وأحياناً كثيرة النفاذ لبعض مواد الفحوصات، بما فيها مواد الفحوصات النوعية التي تُجرى في المختبر المركزي، ويوجد أيضـــاً نقص في المســـتهلكات الطبية الخاصة بالمختبرات وبنوك الدم،الأمر الذي ينتج عنه المســاس بالحقوق الصـــحية، لأن عدم توفر الإمكانات التشخيصية المناسبة للأمراض يقابله عدم وجود علاج مناسب.

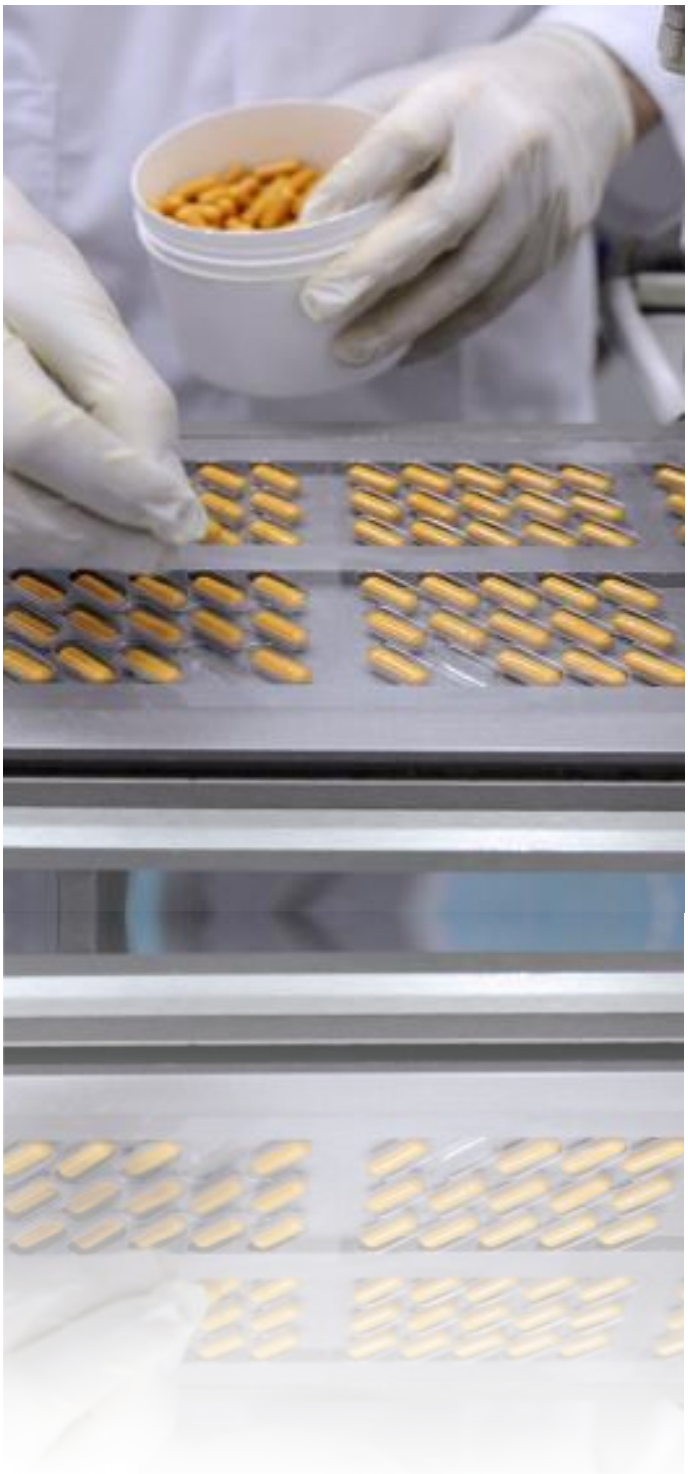

أثر الحراك الشعبي الراهن على الأوضاع الاقتصادية.. !!

بقلم / محسن أبو رمضان – المركز العربي للتطوير الزراعي

تعرضت الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ حزيران ٦٧ إلى سلسلة من الإجراءات والممارسات الاحتلالية الرامية إلى تعزيز حالة التبعية والاستلاب وكبح جماح أية ديناميات إنتاجية وتحويل المجتمع الفلسطيني إلى مجتمع استهلاكي غير منتج، بهدف ضمانه كسوق رئيسي لصالح المنتجات الإسرائيلية، حتى أن بعض الأنشطة الإنتاجية الصناعية والزراعية، فقد كانت تأتي في إطار سياسة التعاقد من الباطن بما لا يسمح بوجود استقلالية للمنتج الفلسطيني.

رسخ بروتوكول باريس الاقتصادي حالة التبعية من حيث الإبقاء على الغلاف الجمركي الموحد، واستمرار تحكم إسرائيل بعملية الاستيراد والتصدير إلى جانب تحكمها بعوائد الضرائب التي تقتطعها لصالح السلطة الفلسطينية.

أرادت إسرائيل تحويل السلطة إلى بنية تعتمد على عوائد الضرائب، إلى جانب المساعدات المقدمة من الدول المانحة، وقد أشارت دراسة حديثة أن الاقتصاد الإسرائيلي يستفيد بنسبة كبيرة جداً من أموال الدول المانحة على شاكلة تصدير منتجاته، الرسوم، المكوس، الضرائب، التحويلات البنكية والنقدية، التحكم بمواد البناء والمواد الخام اللازمة للأنشطة والمشاريع الاقتصادية الفلسطينية من خلال اعتماد تحكم إسرائيل بالحدود والمعابر، إلى جانب التحكم بالموارد، كالأرض، والمياه، عبر السيطرة عليها، وتحويل السوق الفلسطيني إلى أسواق مجتزأة عبر سياسة المعازل والبانتوستانات، الأمر الذي حد من فرص النشاط الاقتصادي عبر تجزئة وتقسيم السوق الفلسطيني مرة ما بين القطاع والضفة، ومرة عبر تقسيم وتفتيت أسواق الضفة ذاتها.

لقد أدت السياسة الاحتلالية الإسرائيلية إلى انكماش السوق الفلسطيني، وضعف عمليات التبادل التجاري، ومحدودية النشاط المالي والنقدي، إلى تراجع معدلات الإنتاج والاحتفاظ بذات النسب تجاه نصيب الفرد السنوي دون نمو واضح، إلى جانب الاستمرار بارتفاع معدلات الفقر والبطالة بنسب كبيرة، وقد بلغت النسبة الأكبر بين صفوف الشباب، حيث وصلت إلى ٦٠٪ وهي الأعلى بالعالم وخاصة في قطاع غزة.

وفي الوقت الذي تضرر فيه الاقتصاد الفلسطيني جزئياً في سياق استمرارية الإجراءات المفروضة عليه من الاحتلال، إلا أن الاقتصاد الإسرائيلي قد تضرر أيضاً، من حيث الخسائر الذي منى بها هذا الاقتصاد، خاصة منذ اندلاع الحراك الشعبي والشبابي الراهن، حيث قامت حكومة اليمين باستدعاء بعض من فرق الاحتياط، إلى جانب تجميد العمل والنشاط الاقتصادي بالمستوطنات

المزروعة بالضفة الغربية، وتقليص حركة التبادل التجاري مع أسواق الضفة والقطاع، علماً بأن سوق الأراضي الفلسطينية المحتلة يشكل ثاني سوق من حيث الأهمية بالنسبة للبضائع والمنتجات الإسرائيلية، كما أن حالة غياب الأمن الشخصي قد أثرت على الحركة التجارية، وكذلك الحركة السياحية، حيث تم إلغاء حجوزات عديدة لشركات الطيران، وكذلك للفنادق الإسرائيلية بسبب استمرارية الموجة الانتفاضية الراهنة، كما أن انكماش النشاط الاقتصادي مع أسواق الضفة والقطاع أثر بصورة كبيرة على الاقتصاد الإسرائيلي، حيث أن إسرائيل تكسب سنوياً من علاقاتها الاقتصادية والمالية والإنتاجية والتجارية مع الأراضي الفلسطينية حوالي ٧ مليار $.

إن تصاعد حملة مقاطعة المنتجات الإسرائيلية بالوقت الذي يلحق الضرر بالاقتصاد الإسرائيلي، فإنه يساهم في تنمية وتقوية الاقتصاد الوطني، كما أن قرار الاتحاد الأوروبي بوسم منتجات المستوطنات بعلامات مميزة، يساهم أيضاً بإلحاق الخسائر بالاقتصاد الإسرائيلي، خاصة إذا أدركنا أنه من الممكن أن تتحول الإشارة من إرشاد المستهلك الأوروبي إلى لإلزامه بمقاطعتها.

لا بد من تفعيل سلاح المقاطعة الاقتصادي بهدف زيادة كلفة الاحتلال، الأمر الذي يساهم في تحسين توازنات القوى لصالح شعبنا على طريق ضمان حقوقه بالحرية والاستقلال.

المنظمات الأهلية ودورها في التنمية الاقتصادية.. !!

تحقيق/ فداء أبو العطا- شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية

في ظل الواقع الاجتماعي والاقتصادي الصعب لسكان قطاع غزة جراء الحصار المفروض عليه منذ ما يزيد عن تسع سنوات، وتزايد حالة الفقر والبطالة بشكل مضطرد، والقصور الواضح من قبل بعض المؤسسات الحكومية في القيام بالدور المنوط بها على أكمل وجه، كان لابد لمنظمات المجتمع المدني على اختلاف مسمياتها ووظائفها أن تقوم بدورها في التخفيف من حدة الفقر والبطالة وانخراطها مع جهات أخرى لتنفيذ مهام وبرامج تنموية تلبي ولو بالشكل اليسير بعضاً من احتياجات المواطنين، لاسيما الاقتصادية والاجتماعية.

وحيث أن بعض المنظمات الأهلية والمؤسسات والهيئات الدولية قد سبقت السلطة الفلسطينية، في تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين الفلسطينيين خلال فترة وجود الاحتلال، بالإضافة إلى أنها ما زالت تقدم خدماتها وتنفذ برامجها التنموية خاصة في المناطق المهمشة والأكثر فقراً في القطاع بالتعاون مع مؤسسات السلطة الوطنية، يمكن القول أن تنفيذ هذه البرامج يحتاج إلى رؤية تنموية شاملة واستراتيجيات وطنية وقطاعية وآليات للتدخل على المستويين الوطني والمحلي، تكون مرجعيتها الأساسية الدولة كناظم وحام لحقوق المواطنين.

وطالما أن ذلك يحتاج أيضاً إلى تعاون وتنسيق بين الجهات الأساسية الفاعلة، لاسيما بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، كان لشبكة المنظمات الأهلية دور بارز في تفعيل وإبراز دور منظمات المجتمع المدني في التغلب على بعض الإشكاليات التي تعتري عملها، وذلك لاستمرارها في تقديم المساعدة للمجتمع الفلسطيني، لاسيما في التنمية الاقتصادية والمساهمة في القضاء على الفقر والبطالة.

تقوية الموارد الوطنية

وفي هذا السياق أكد مدير وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان خليل شاهين أن منظمات العمل الأهلي لعبت دوراً مهماً في إطار عملية التنمية وتمكين الاقتصاد على عدة مراحل، وذلك مع نشأة ظهورها في الثمانينات، حيث ركزت في حينه على تقوية الموارد الوطنية، ودعم المشاريع ذاتية التمويل، أي برأس مال وطني يعتمد على تعزيز الذات، كالمشاريع الزراعية، وأيضاً دعم وتعزيز قطاع الصناعات الصغيرة مثل الأثاث والنسيج والخياطة.

وأوضح شاهين أن منظمات المجتمع المدني بالإضافة إلى أنها شكلت درعاً حامياً من أجل تعزيز صمود الشعب الفلسطيني في مواجهة سياسات الاحتلال العدوانية، لعبت أيضاً دور الحكومة في ظل الدعم المادي والمعنوي الذي تلقته من قبل منظمة التحرير الفلسطينية في ذلك الوقت، وهذا الدور ارتكز واستند على دعم الاقتصاد الوطني الفلسطيني وتنمية القوي البشرية العاملة، خاصة وأن المنظمات نشطت في مجالات الصناعة والزراعية والتعليم والصحة.

وأشار إلى أنه خلال تواجد السلطة فُرضت عدة قيود للحد من نشاط المؤسسات الأهلية والخيرية، وهذا أثر بشكل سلبي على الدور الكبير التي تقوم به هذه المنظمات والمؤسسات الخيرية لدعم الاقتصادي الفلسطيني، ولكن العلاقة تأججت في فترات مختلفة نتيجة بعض القيود التي فرضت على حرية تكوين الجمعيات والمؤسسات الأهلية، بالإضافة إلى الإجراءات الرقابية، ولكن هذا لن يثنيها عن لعب دور رئيسي وريادي خاصة على مستوى مواجهة سياسات الحصار الذي يستهدف بشكل أساسي البنية الاقتصادية للمجتمع.

وأوضح شاهين أن المؤسسات الأهلية والخيرية لعبت دوراً مميزاً على مستوى اعتماد بعض الآليات، كمكافحة الفقر والبطالة، وحيث وجهت العديد من برامجها باتجاه دعم وتعزيز الشرائح المهمشة في فلسطين، مؤكداً على أن لمنظمات المجتمع المدني إسهامات بارزة من خلال تنفيذ عدة مشاريع مدرة للدخل لدى الفئات الأفقر في المجتمع الفلسطينين ودعم القطاعات الاقتصادية المختلفة.

وقال يمكن لمس ذلك من خلال مواجهة السياسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المختلفة، ومن خلال تعزيز ودعم المئات من المشاريع لمواجهة خطط الاستيطان في الضفة بما فيها مدينة القدس، عبر تعزيز صمود المزارعين للدفاع عن ممتلكاتهم الزراعية ودعم مشاريع البنية التحتية التي تعزز من صمودهم كمشاريع إنشاء آبار مياه أو تعبيد الطرق الزراعية المزودة للخدمة للمزارعين، تدشين العديد من المنشآت، كالصحة والتعليم خاصة في المناطق المهمشة، بالإضافة إلى دعم وتعزيز الفئات الشبابية وقطاعات المرأة بمنظور تنموي يعمل على مكافحة البطالة والفقر في صفوف هذه الفئات.

وأكد شاهين أن المؤسسات الأهلية في الوقت الراهن، هي بحاجة أكبر لاستجلاب ممولين جدد ليساهموا في تطوير القطاع

الصناعي الذي تعرض خلال ثلاث حروب لعمليات تدمير ممنهجة ومدبرة، باعتبار هذا القطاع من القطاعات الحيوية التي يجب إعادة إنعاشه وتقويته كي يساهم في تخفيف نسبة البطالة المتفشية التي وصلت إلى نحو ٦٠٪ في ظل حالة الفقر الشديد الذي نعيشه بسبب الحصار.

التنافس على مصادر التمويل

بدوره أكد مدير المركز العربي للتطوير الزراعي محسن أبو رمضان أن القطاع الزراعي واحد من أهم القطاعات التي تعرضت للأضرار الفادحة والمباشرة جراء العدوان والعمليات العسكرية الإسرائيلية، مشيراً إلى أن المنظمات الأهلية لعبت دوراً كبيراً في دعم العديد من الأنشطة والبرامج التي تساهم في التنمية وتعزيز الصمود والبقاء على الأرض، مثل البرامج الإغاثية وتقديم الخدمات في المجالات الزراعية لتحسين وإعادة تأهيل برامج التمكين الاقتصادي.

وأكد أبو رمضان على ضرورة إعادة برامج تأهيل القطاع الزراعي، من خلال إعادة تأهيل التربة وصيانة الحمامات الزراعية وتسوية الأراضي الزراعية، موضحاً أن منظمات المجتمع المدني لا تستطيع حل مشاكل البطالة والفقر أو أية مشاكل بنيوية في المجتمع الفلسطيني، لكنها تساهم بالتخفيف من حدتها قليلاً، كون معظم برامجها تتراوح ما بين الإغاثة والتأهيل والتنمية، وكونها أخذت البعد الإغاثي وليست التنموي.

وفيما يتعلق بانخفاض نسبة الدعم المقدم من قبل الممولين والدول المانحة للمشاريع الاقتصادية والتنموية، قال تقليص هذا الدعم يؤثر سلباً على القطاع الاقتصادي، خاصة أن المنظمات الأهلية بدأت تلمس استحواذ وسيطرة المنظمات الدولية غير الحكومية على معظم القطاعات التي تعمل بها المنظمات الأهلية، وهذا يتطلب إجراء المزيد من الحوارات من أجل ضبط هذه المسألة وتعزيز الشراكة مع العمل الأهلي بدلاً من الإحلال محلهم.

ولفت أبو رمضان إلى أن المنظمات الدولية لا تتحكم في قدرة المنظمات الأهلية في الوصول إلى مصادر التمويل فحسب، بل أيضاً من خلال بلورة آليات تحدد من نفوذ المنظمات الأهلية، وتعطي المساحة الأوسع لنفسها للحصول على مصادر التمويل، والعمل على الأرض، موضحاً أن أحد ابرز هذه الآليات هي التشكيلات العنقودية التي تسيطر عليها المنظمات الدولية وبالقطاعات التي يكونون فيها باتصال مباشر مع المانحين.

وأكد على ضرورة العمل الجاد لوقف حالة التدهور والتراجع التي يشهدها القطاع الزراعي كما القطاعات الأخرى جميعها عبر خطط تنموية حقيقية تشارك بها كافة الأطراف ذات العلاقة بالعملية الزراعية وغيرها من وزارات ومنظمات دولية ومنظمات أهلية ومنظمات قاعدية، مشدداً على ضرورة وضع خطط وطنية للمحافظة على جودة البيئة في قطاع غزة، وتشجيع وتطوير معالجة المياه العادمة وإعادة استخدامها في ري المحاصيل، ومواصلة دعم المشاريع الزراعية مثل استصلاح الأراضي وصيانة الحمامات الزراعية والحدائق المنزلية ومشاريع الثروة الحيوانية وطالب أبو رمضان بضرورة العمل على تطوير آلية التنسيق بين المنظمات الدولية والمحلية عبر زيادة فاعلية دور المنظمات المحلية في المجموعات العنقودية، وضرورة تعزيز التنسيق والشراكة بين المنظمات الأهلية على المستوى الوطني باتجاه بلورة آليات تضامنية وتكاملية بين المنظمات الأهلية، داعياً المنظمات الأهلية للخروج من دائرة المنافسة والنزاع على مصادر التمويل، إلى مرحلة التنسيق والتعاون حتى تصبح أكثر تكاملية وتؤثر على أجندة التمويل، وخاصة البعد الاقتصادي بدلاً من المشاريع الإغاثية المعقدة.

أهم القطاعات الفاعلة

من ناحيته أكد القائم بأعمال قسم المشاريع بجمعية الإغاثة الزراعية عيسى الدنف، أنه عندما تزداد نسبة الفقر وتتعطل المنظومة الاقتصادية في أي بلد كما هو الحال في غزة بسبب الإغلاق، يكون السبيل الوحيد لدى الجميع هو اللجوء للقطاع الزراعي حتى يتم توفير أمن البلد الغذائي.

وأوضح الدنف أن القطاع الزراعي عانى ومازال بسبب الحصار الجائر المفروض على القطاع منذ ما يزيد عن تسع سنوات، وما تعرض له من كوارث واعتداءات إسرائيلية مستمرة، الأمر الذي أثر على الوضع الاقتصادي في غزة، وكبده خسائر فادحة، مشيراً إلى أنه برزت تحديات كبيرة أمام المنظمات الأهلية العاملة في القطاع الزراعي للتغلب على هذه المصاعب، حيث تعمل على جلب المساعدات في صورة تعويض الخسائر، سواء جراء الحروب أو العوامل الطبيعية كتغير المناخ.

ولفت إلى أن المساعدات على الأقل تبقي المزارع يعمل في أرضه وعدم هجرته لهذا القطاع، وفتح أسواق جديدة وتبني خطط جديدة لعملية التسويق للمنتجات الزراعية، موضحاً أن لهذه التدخلات التي تقوم بها المؤسسات الأهلية أثراً إيجابياً في تزايد نسبة الإشغال في القطاع الزراعي، وفي زيادة الناتج المحلي، وفي تقليل نسبة الفقر بين الفئات المهمشة التي تعتبر العدد الأكبر والمتزايد الواجب حصولها على أمنها الغذائي.

وبيَّن الدنف أن الخطط المستقبلية للجمعية التي تتقاطع مع الأهداف الإستراتيجية، هو تعزيز العمل في قطاع الزراعة وتعزيز تنافسية هذا القطاع من خلال تطوير وتحسين إنتاجية الأراضي الزراعية، وعملية التوعية للحصول على مصادر الري، ودعم وتبني تقنيات الاستزراع السمكي "البرك"، وتطوير الاقتصاد المنزلي للفئات المهمشة وإدماجهم في السوق المحلي، لافتاً إلى أن الجمعية تعمل من خلال بعض المشاريع على إيجاد بيئة قانونية وسياسات حكومية للقطاع الزراعي، وكذلك تطوير مؤسسات قاعدية تنشط في مناطق الريف.

وأشار إلى أن هناك خطة خماسية تترجم في مشاريعنا كل خمس سنوات إلى نشاطات من خلال مشاريع تمول من الجهات المانحة، لافتاً إلى الانخفاض الواضح في الدعم المقدم لكافة القطاعات الحيوية، وإلى مشاركة المجتمع الدولي للقطاع الأهلي منذ العام ٢٠١٣ بشكل جلي كشفت المشكلة حتى تاريخه، ولكن يوجد تنافسية عالية جداً للمشاركة في الحصة البسيطة المتوفرة من الاحتياجات الكبيرة المطلوب من المنظمات الأهلية توفيرها للمساعدة ولتنمية دورها في تنمية هذا القطاع الزراعي المهم.

ووجه الدنف رسالة للمنظمات الأهلية كونها العنصر المهم جداً في عملية التنسيق فيما بينها والقادرة على تحديد الأولويات والخطط اللازمة فيما بينها بشكل أكبر للحصول على المورد المالي، وهذه الخطط ممكن أن تخدم الجمهور بشكل أكبر، مطالباً بضرورة تشكيل لجنة موحدة من كل الجمعيات حتى تضغط على صناع القرار في تبني قرارات لمصلحة المزارعين والفئات المهمشة.

أخبار المنظمات الأهلية

>> خلال ورشة عمل نظمتها شبكة المنظمات الأهلية المطالبة بتشكيل هيئة وطنية لإعمار قطاع غزة تضم مختلف الأطراف الفاعلة ذات العلاقة

جلسة حوارية نظمتها شبكة المنظمات الأهلية

التأكيد على وضع استراتيجيات واضحة للتنمية المستدامة، مدعومة بأطر تمويل وطنية متكاملة، وتضمن تعزيز النمو الاقتصادي المضطرد والشامل للجميع

أكد ممثلو منظمات أهلية، وخبراء في التنمية البشرية، واقتصاديون على ضرورة وضع استراتيجيات واضحة للتنمية المستدامة، تتسم بالتماسك وتقع تحت السيطرة الوطنية مدعومة بأطر تمويل وطنية متكاملة، وتضمن تعزيز النمو الاقتصادي المضطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.

وشددوا على أهمية إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع الشامل للجميع وتشجيع الابتكار، بالإضافة إلى الحد من انعدام المساواة، مع ضمان وجود أنماط استهلاكية وإنتاجية مستدامة، واتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره، مطالبين باعتبار القطاع الخاص والأعمال التجارية كمحركات رئيسة للإنتاج والنمو الاقتصادي الشامل، والعمل كذلك على تشجيع الأعمال الخيرية ومساهماتها في سبيل تحقيق الأهداف المشتركة.

وقالوا: "إن الإطار العالمي لتمويل التنمية ما بعد ٢٠١٥، والذي يقوم على الالتزام السياسي بمعالجة تحدي التمويل، وتهيئة بيئة مواتية على كل المستويات المستدامة بالتضامن والشراكة، مع ضرورة إجراء تغييرات في طرائق التمويل وأنماط الاستهلاك والإنتاج.

وأكدوا على ضرورة القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان، وضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة، وإقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمش فيها أحد، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة وبناء مؤسسات فاعلة خاضعة للمسائلة والشفافية.

جاء ذلك خلال الجلسة الحوارية السادسة التي نظمتها شبكة المنظمات الأهلية بعنوان "اتجاهات التمويل وأجندة التنمية ما بعد ٢٠١٥"، في قاعة المؤتمرات بفندق الكمودور، وذلك ضمن مشروع تعزيز الديمقراطية وبناء قدرات المنظمات الأهلية بالشراكة مع المساعدات الشعبية النرويجية.

وكانت الجلسة بدأت بكلمة مدير شبكة المنظمات الأهلية أمجد الشوا أكد فيها على أن الجلسة تحمل عنواناً مهماً في ظل المعاناة التي لا زالت تتفاقم، والواقع الإنساني المتدهور في قطاع غزة والذي يعتبر هو الأصعب، حيث يدفع الشعب الذي يعيش تحت الحصار الجائر والانقسام، ثمناً باهظاً، وفي ظل أن معظم الجهات الدولية تزيد من أزمة القطاع وتحولها إلى أزمة إنسانية بحتة لا تنموية، فتضع حلولا إنسانية لها.

وأضاف الشوا، ولكن وبالرغم من حاجة الشعب للمشاريع الإنسانية، حيث عانت المؤسسات الأهلية من أزمة في التمويل، وشح في الموارد من مختلف الجهات، موضحاً أن لهذا العجز أسباب كثير وسيتم تناول كيفية بناء قطاعات منتجة تساعد في العام ٢٠١٦.

وأشار إلي أن الحصار خلف الكثير من الآثار المدمرة على واقع حياتنا ومستقبل الشعب الفلسطيني، وكذلك تداعيات الانقسام في ظل تراكم الأزمات المتواصلة في قطاع غزة، وفظاعة الأوضاع الإنسانية خاصة البطالة والفقر، مؤكداً أن الحل الوحيد يكمن في رفع الحصار وإنهاء الانقسام.

من جهته أكد الخبير التنموي، عضو الهيئة التنسيقية للشبكة تيسير محيسن أن الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الـ٧٠، التي اعتمدت فيها الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة حول خطة التنمية لما بعد ٢٠١٥، تحت عنوان "تحويل عالمنا.. خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، حيث تمثل هذه الخطة برنامج عمل لأجل الناس والأرض والازدهار، وهي في الأساس تستهدف القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، والعمل على تعزيز السلام العالمي والحرية.

وأكد محيسن، أن هناك عدة ملاحظات على أهداف الخطة التي بلغ عددها ١٧ هدفاً، والغايات التي بلغ عددها ١٦٩ غاية، مشدداً على أهمية اتساع نطاق الخطة وتكامل أهدافها وغاياتها، مع مراعاة خصوصية البلدان، كذلك تحقيق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

وشدد على أهمية إعمال حقوق الإنسان وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء، والتصدي لتغير المناخ وآثاره، وتعزيز الصمود والحد من مخاطر الكوارث، وأن تعيد الجهات المانحة للمساعدة الإنمائية الرسمية تأكيد التزامات كل واحدة منها على حدة بما في ذلك التزام العديد من البلدان المتقدمة النمو ببلوغ هدف تخصيص نسبة ٠,٧ ٪ من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية، وتخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ ٪، و ٠,٢ ٪ للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نموا.

وطالب محيسن بضرورة الاعتراف بدور القطاع الخاص على تنوع مؤسساته الممتدة من المؤسسات البالغة الصغر، إلى الشركات المتعددة الجنسيات، مروراً بالتعاونيات، وبدور منظمات المجتمع المدني والمنظمات الخيرية في تنفيذ الخطة الجديدة، مستعرضاً خطة عمل أديس أبابا التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، كونها تدعم الغايات المتعلقة بوسائل التنفيذ لخطة عام ٢٠٣٠ وتكملها وتساعد على استجلاء سياقها وهي تتعلق بالموارد العامة المحلية، والمؤسسات التجارية والمالية الخاصة المحلية والدولية، والتعاون الإنمائي الدولي والتجارة الدولية بوصفها محركا للتنمية والديون.

وأكد أن الإطار العالمي لتمويل التنمية ما بعد ٢٠١٥، والذي يقوم على الالتزام السياسي بمعالجة تحدي التمويل وتهيئة بيئة مواتية على كل المستويات للتنمية المستدامة بالتضامن والشراكة، قائلاً إنه ولمراجعة هذا الإطار، يمكن استخلاص العديد من الملاحظات، منها ضرورة إجراء تغييرات في طرائق التمويل وأنماط الاستهلاك والإنتاج، ووضع استراتيجيات للتنمية المستدامة تتسم بالتماسك بحيث تقع تحت السيطرة الوطنية ومدعومة بأطر تمويل وطنية متكاملة.

» في لقاء عقدته جمعية الوداد بعنوان "دور الإعلام في الرقابة على أجهزة العدالة"

المطالبة بتفعيل دور نقابة الصحفيين في الدفاع عن الصحفيين ودعمهم ومنحهم دور الرقيب على أجهزة العدالة

طالب صحفيون من وسائل إعلام مختلفة، وممثلو منظمات أهلية، ومهتمون بتوحيد مصدر المعلومة على أن يكون مصدر معتمد في عملية الحصول عليها، وبتعزيز العلاقات بين الصحفيين وأجهزة العدالة والعاملين بها، وبأن يمارس الصحفي دور الرقيب على أجهزة العدالة بمنحه حقه في انتزاع المعلومة وفق النصوص المعمول بها مع تطبيق القانون واحترامه، وبتفعيل دور نقابة الصحفيين في الدفاع عن الصحفيين.

وشددوا على أهمية تحلي الصحفي بروح المهنية والمصداقية، والعمل على نشر ثقافة "فهم نص القانون" والتعامل بروح القانون، كما طالبوا بممارسة الرقابة على العدالة في ظل غياب المجلس التشريعي والرقيب على هذه الأجهزة.

جاء ذلك خلال لقاء طاولة مستديرة عقدته جمعية الوداد للتأهيل المجتمعي بعنوان "دور الإعلام في الرقابة على أجهزة العدالة"، ضمن فعاليات مشروع "مشاركة للوصول إلى عدالة أكثر فاعلية"، وذلك ضمن "برنامج تعزيز سيادة القانون في الأرض الفلسطينية.. العدالة والأمن للشعب الفلسطيني" سواسية، بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني .UNDP/PAPP.

وبدأ اللقاء بكلمة الصحفي محمد عثمان أوضح فيها أنه في بداية عمله في مجال "الصحافة الاستقصائية" واجه مشاكل عديدة في عملية الحصول على المعلومات من كافة الوزارات الحكومية ولا زال يواجه هذه المشاكل، وأن الوزارات تعاني من "المركزية"، ولكن هذا الأمر مختلف في وزارة الداخلية التي تتواجد المركزية بشكل موزع وتسمح بتسهيل عمل الصحفي.

وقال عثمان إن هناك انسياباً للمعلومات في أجهزة العدالة ولكن ليس بالشكل المطلوب والمتوقع، ويوجد صعوبات في التعامل مع القضاء بكافة فروعه، وهناك تضارب صلاحيات في الحصول على المعلومات، مشيراً إلى أن من المعيقات التي تمنع الصحفي من الوصول للمعلومة، هو عدم وجود قانون الحصول على المعلومة وعدم وجود نقابة تدعم الصحفيين، مؤكداً أن أهمية الإعلام في الرقابة على أجهزة العدالة تكمُن في تسليط الضوء على قضايا انتهاك حقوق المواطن وهي عملية تصحيح وتعديل المسار.

من جهته قال الناطق الإعلامي باسم الشرطة في غزة المقدم أيمن البطنيجي: "إن الشرطة تسمح بالحرية الكاملة للصحفيين حتى الأجانب منهم، وأن الشرطة تعاقب كل من يعتدي على الصحفي، ولا يوجد أي ملف مغلق أمام الصحفيين، ولدينا الرغبة الكاملة في تسهيل مهمة الصحفي، ولكن نطالب الصحفيين بالتروي والتأكد من المعلومة قبل نشرها حتى لا تكون معلومات كاذبة.

وأكد البطنيجي أن من حق الصحفي الحصول على المعلومة لأنه الوسيط لإيصالها لكافة المواطنين، وأن تأخر المعلومة من وزارة الداخلية ناتج عن التأكد من المعلومة قبل التصريح بها، ولن نتأخر في الدفاع عن الصحفيين، ولكن نحتاج إلى تعزيز العلاقات بين الصحفي ورجل الأمن.

بدوره أكد الكاتب والمحلل السياسي هاني حبيب أن الإعلام يعتبر سلطة رابعة في ظل وجود السلطات الثلاث، وأن في المجتمعات النامية لا يوجد إلا سلطة واحدة هي السلطة التنفيذية، وأن الإعلام يعتبر السلطة الرابعة في المجتمعات المتقدمة والمتحضرة، مطالباً بسن قانون الحصول على المعلومة، وباحترام الصحفيين، وبتطبيق هذه القوانين.

وأكد حبيب على ضرورة نشر ثقافة التعامل مع الصحفيين واحترامهم داخل أجهزة العدالة، وأن لا تقتصر على معارف وعلاقات شخصية، ويجب أن تنشر كثقافة عامة. من جانبه تحدث الناشط الشبابي محمد أبو القمبز عن دور الإعلام الاجتماعي في الرقابة على أجهزة العدالة، ذاكراً أرقام كبيرة تنشط على مواقع التواصل الاجتماعي، وأن هذه الأعداد الكبيرة تمارس دور الرقابة على أجهزة العدالة، وفي المقابل هناك أكاذيب تنشر عبر مواقع التواصل الاجتماعي تحدث ضجة داخل المجتمعات.

» في اعتصام احتجاجي نظمه أمام مقر الأمم المتحدة اتحاد لجان المرأة الفلسطينية يستنكر حرق عائلة دوابشة ويحمل المجتمع الدولي مسئولية حماية الشعب الفلسطيني

نظم اتحاد لجان المرأة الفلسطينية وقفة احتجاجية صامتة أمام مقر الأمم المتحدة وذلك احتجاجاً على حرق عائلة دوابشة بعد أن استشهدت ريهام دوابشة في مستشفى تل هاشومير لتنضم إلى طفلها الرضيع علي وزوجها سعد ولا يزال الطفل أحمد (٤ سنوات) يعالج من حروق أصابت جسمه بنسبة ٦٠٪.

وحمل المشاركون والمشاركات خلال الوقفة أعلام فلسطين ويافطات توشحت بالسواد تطالب المجتمع الدولي أن يكون إنسانياً تجاه ما يحدث من جرائم في فلسطين.

من جانبها قالت رانيا السلطان منسقة الاتحاد بمدينة غزة، إن هذه الوقفة جاءت استنكاراً لما تعرضت له عائلة دوابشة من حرق وقتل بدم بارد من قبل المستوطنين الصهاينة دون أي تحرك يُذكر، لافتة إلى أن هذه الجريمة لست الأولى وأن جرائم الاحتلال تتكرر كل يوم ضد الشعب الفلسطيني خاصة أنه لم يتم معاقبة مرتكبي هذه الجرائم.

من جهتها قالت اكتمال حمد رئيس مجلس إدارة في الاتحاد "إننا كنساء فلسطينيات نشعر بما شعرت به ريهام دوابشة حين اشتعلت النيران بجسدها وبطفليها، ولذلك نحمل كل الجهات المسئولة عن حماية الشعب الفلسطيني مسئولية التقصير في حمايتهم، كما على مجلس الأمن الدولي والأمم المتحدة تحمل مسؤوليتهما حيال هذه الجريمة الإرهابية، واتخاذ كافة التدابير والإجراءات اللازمة لملاحقة مرتكبي هذه المجزرة وتقديمهم للعدالة الدولية".

بدوره قال المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط في بيان صادر عنه: "إنني أشعر بحزن عميق لوفاة السيدة ريهام دوابشة عشية عيد ميلادها الـ٢٧ على الرغم من الرعاية الطبية التي تلقتها في مركز شيبا الطبي، مضيفاً أن دوابشة هي الضحية الثالثة للهجوم الإرهابي الذي وقع في تاريخ ٣١ تموز في قرية دوما والذي أسفر عنه مقتل زوجها وابنها الرضيع وإصابة طفلها أحمد ذو الأربع أعوام".

ونوه المنسق الخاص إلى أن مأساة عائلة دوابشة هي بمثابة مثل مروع على الطبيعة المدمرة للتطرف، داعياً المجتمع المحلي التحدث والتصرف بشكل حازم ضد هؤلاء الذين يرتكبون ويحرضون على الكراهية، كما حث الكل الفلسطيني من قيادات وفصائل على اغتنام هذه الفرصة لاتخاذ خطوات بناءة نحو تحقيق وحدة فلسطينية حقيقية على أساس مبادئ منظمة التحرير الفلسطينية ولتعزيز مكانة منظمة التحرير الفلسطينية كونها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني لتكون هذه خطوة مهمة إلى الأمام نحو إنهاء الاحتلال وتحقيق حل عادل ودائم.

وكان وفد من اتحاد لجان المرأة الفلسطينية قدم على هامش الوقفة الصامتة عريضة للمنسق الخاص طالب فيها بملاحقة ومعاقبة مرتكبي جريمة حرق عائلة دوابشة.

» تحت عنوان "دليل الدعم النفسي الاجتماعي"

مركز شؤون المرأة يختتم دورة تدريبية لبناء قدرات الأخصائيين الاجتماعيين

خلال لقاءات لمركز شؤون المرأة ممثلات عن مراكز وتحالفات نسوية يؤكدن على ضرورة تكثيف الترويج لإنشاء دائرة الميراث خاصة في المناطق المهمشة

أكد عدد من ممثلي/ات المراكز والتحالفات النسوية على ضرورة تكثيف الترويج لإنشاء دائرة الميراث خاصة في المناطق المهمشة في مناطق قطاع غزة كافة، جاء ذلك خلال ثلاثة لقاءات لكسب تأييد إنشاء دائرة خاصة بالميراث في وزارة العدل، حيث حضر اللقاءات عدد من ممثلي/ات الاتحادات النسوية وتحالف أمل و مديرات مراكز البرامج النسائية في وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين الاونروا.

وتأتي اللقاءات في إطار حملة "ميراثي — ميراثك"، ضمن مشروع "حق المرأة في الميراث ٢ - تعزيز حقوق المرأة الفلسطينية الاجتماعية والاقتصادية من خلال تشجيع الوصول إلى الميراث"، الذي يقوم بتنفيذه المركز وشركاؤه في الضفة الغربية جمعية الشبان المسيحية، ومركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، بالتعاون مع مؤسسة المساعدات الكنسية الدنماركية DCA وبتمويل من الاتحاد الاوروبي.

وقالت وسام جودة، منسقة الحملة: "إن إنشاء دائرة للميراث في وزارة العدل يعمل على تسهيل حصول النساء والرجال على حد سواء على حقوقهما الإرثية، لتحقيق مجتمع العدالة الذي نطمح غليه.

وأكدت جودة على أهمية إنشاء الدائرة لأن كثير من النساء يلجأن للمؤسسات النسوية لمساعدتهن في الحصول على ميراثهن وهذا يدل على أن حرمان المرأة من الميراث ظاهرة ، كما أن قضايا الميراث في المحاكم تحتاج لوقت طويل واجراءات معقدة والمؤسسات تعين محامين على مشاريع قصيرة المدى فأغلبهم لا يأخذ هذا النوع من القضايا، وإن أخذوا ينتهي مشروعهم والقضايا ما تزال عالقة في المحاكم وتترك دون محامي وهذا يؤكد أهمية الدائرة ومدى الحاجة لها وللنساء خاصة.

وأكد الحضور على ضرورة التشبيك مع المؤسسات في المناطق المهمشة للتوعية حيث تحرم النساء في هذه المناطق من الزواج بسبب الميراث، وتنظيم لقاء مع البلديات ليكون لهم دور رئيسي مع الدائرة أثناء وبعد انشائها لأن عملهم يشمل تخطيط الأراضي والشوارع وغيره.

وطالبوا بتوفير حماية قانونية للنساء التي ستطالب بحقها لأنهن يتعرضن لعنف عند المطالبة، وكسب تأييد من الأحزاب ومؤسسات المجتمع المحلي ونواب المجلس التشريعي الفلسطيني لإنشاء الدائرة، وتنظيم لقاء لممثلي /ات المؤسسات الحقوقية المحلية والدولية والأحزاب والأطر النسوية مع وزير العدل للمطالبة والضغط عليه بإنشاء الدائرة.

ودعوا إلى ضرورة العمل على استثمار الجهود أكثر من خلال التشبيك مع جميع المؤسسات والمراكز التابعة للأونروا حيث يوجد ٧ مراكز ووحدات قانونية للوصول الى أكبر شريحة في المجتمع للتوعية والضغط لإنشاء هذه الدائرة، والتنسيق مع شبكة عون القانونية للمساهمة في هذه الحملة.

وأوضح الحضور بأن الاشكالية التي لوحظت في ورشات العمل التوعوية أن النساء يتنازلن أو يأخذن ترضية بسيطة لتفادي الخوض بالمحاكم و إجراءاتها الطويلة وتكاليفها الكثيرة، لذلك إنشاء دائرة خاصة بالميراث سيحد من هذه الظاهرة وسيشجع

» في حفل نظمته مؤسسة فارس العرب

دعوة طلبة الإعلام للعمل على تنمية قدراتهم والسعي وراء المعرفة حتى تصل رسالتهم للعالم أجمع

دعا أكاديميون ومهتمون كافة الطلبة الدارسين في كليات الإعلام إلى العمل على تنمية قدراتهم المهنية والسعي وراء المعرفة الحقيقية لما يدور حولهم حتى يستطيعوا إيصال رسالتهم السامية للعالم أجمع.

وشدد الأكاديميون المتحدثون في حفل اختتام مشروع الإعلاميين الشباب في فلسطين الذي نظمته مؤسسة فارس العرب للتنمية والأعمال الخيرية بعنوان "تنمية وتعزيز قدرات طلبة الإعلام في الجامعات الفلسطينية "، الممول من جمعية "تواصل"، وذلك في قاعة المرحوم هاني الشوا في مبنى جامعة الأزهر، على أهمية تسلح الطلبة الدارسين والخريجين بكافة الخبرات اللازمة بالإعلام كتسلحهم بسلاح التحرير، والذي يؤهلهم لخوض سوق العمل باحترافية ومهارة عالية.

وكان حضـــر الحفل نائب رئيس مؤسســـة فارس العرب زهير ماضـــي، والنائب الإداري لرئيس جامعة الأزهر بغزة الدكتور على النجار، وعدد من ممثلي الجامعات، والطلبة المشـــاركين بالمشروع.

وبعد افتتاح الحفل بعرض فيلم قصـــير عن نشـــاطات الطلبة خلال فترة التدريب في كافة الجامعات، ألقى ماضـــي كلمة مؤسســة فارس العرب استعرض فيها مراحل المشـــروع وأهميته، موضحاً أن مشروع الإعلاميين يهدف إلى رفع مستوى أداء طلبة كلية الإعلام عبر منحهم تدريب متخصـــص يتواكب مع متطلبات العصـــر في هذا المجال ويؤهلهم لخوض سوق العمل باحترافية ومهارة عالية.

من جهته أكد د. علي النجار على أهمية دور الإعلاميين في إعلاء كلمة الحق، داعياً كافة الطلبة بأن يتسلحوا بالخبرات العلمية والمهنية بالإعلام كتسلحهم بسلاح التحرير، والعمل على تنمية قدراتهم والسعي وراء المعرفة حتى تصل رسالتهم للعالم أجمع، مؤكداً استعداد الجامعة التعاون والمشاركة بتلك المشاريع التي من شأنها الرقي بقدرات طلبة الجامعة.
بدورهم عبر الطلبة عن ســـعادتهم بهذا التدريب، معربين عن أملهم في استمرارية المشروع.
وفي ختام الحفل كرمت مؤسسة فارس العرب ممثلي الجامعات بشهادات شكر على جهودهم المبذولة في إنجاح المشروع، بالإضافة إلى توزيع الشهادات على الطلبة المشاركين في التدريب.

» برنامج غزة للصحة النفسية يعقد يوماً تدريبياً حول الإشراف المهني

بالشـــراكة مع جمعية الحق في الحياة وبتمويل من منظمة الإغاثة الإسلامية
برنامج غزة للصـــحة النفســـية ينظم حفل تخريج دورتين تدريبيتين بعنوان بروتوكول تشخيص التوحد لدى الأطفال
نظم أمس برنامج غزة للصحة النفسية حفل تخريج دورتين تدريبيتين بعنوان "بروتوكول تشـــخيص التوحد لدى الأطفال" ل ٤٣ من المهنيين والأخصائيين العاملين في مجال التوحد والتي نفذتا بالشراكة مع جمعية الحق في الحياة، ضمن مشـــروع تحســـين جودة الخدمات العلاجية والتعليمية لأطفال التوحد في قطاع غزة، والممول من منظمة الإغاثة الإسلامية بغزة، وبحضـــور د .محمد أبو شهلا رئيس مجلس إدارة البرنامج، ود . ياســر أبو جامع مدير عام البرنامج، والمهندس منيب أبو غزالة مدير الإغاثة الإسلامية بغزة، والسيدة عدالة أبو مدين مدير جمعية الحق في الحياة، وعدد من أعضـــاء مجلس الإدارة والمهنيين العاملين بالـــبرنامج، وممثلين عن منظمة الإغاثة وجمعية الحق في الحياة، وذلك في قاعة مطعم اللايت هاوس بغزة.
وركزت الدورتين التي استمر كل منها خمسة أيام وقام بالتدريب فيها مجموعة من الاختصـــاصيين والمهنيين العاملين بالبرنامج وخارجه على شـــرح مكونات ومحتويات البروتوكول الخاص بالتشـــخيص، إضافة إلى تحســـين مهارات الأخصـــائيين في استخدام وتطبيق المقاييس والاختبارات الخاصة بالتوحد.
وافتتح الحفل السيد / قصـي أبو عودة بالترحيب بالحضـور، مقدماً شرحاً حول مشـروع تحســين جودة الخدمات العلاجية والتعليمية لأطفال التوحد في قطاع غزة، والذي قام من خلاله برنامج غزة مع المؤسســات الشـريكة بعمل دراسة مسـحية، حيث خلصـت لبعض النتائج التي ستســـاهم في تطوير هذا القطاع منها العمل على تطوير مهارات المهنيين في المؤسســـات العاملين في هذا المجال، وتطوير بروتوكول تشخيص التوحد.
وبدوره عبر د . أبو شهلا عن فخره بالرسالة التي يقوم بها البرنامج لنشر العلم والمعرفة، وكذلك بإنجاز هذا التدريب رغم الصعاب والحصار الذي يعيشه شعبنا، منوهاً إلى أن الفضـل يعود في هذه الإنجازات إلى الراحل د . اياد الســـراج الذي أنشـــأ البرنامج وأرسى مبادئ علم النفس وحقوق الانســـان في قطاع غزة، مؤكداً أننا سنكون على أعتاب مبادرة كبيرة لهذه الفئة المهمشـــة ليكونوا فاعلين وقادرين على ممارسة أدوارهم في المجتمع.
وأكد السـيد أبو غزالة، أهمية التعاون مع برنامج غزة للصـحة النفســية والجمعيات العاملة في هذا المجال، مشـيداً بالجهد الذي بذل لانجاح الـبرنامج التدريبي للعاملين في مجال التوحد بالـرغم من التحديات والصـعاب التي نواجهها في قطاع غزة، مسـتعرضاً بعض الانجازات التي قامت بها الاغاثة الاسلامية من خلال تنفيذ العديد من المشاريع التي تختص بالتعاون مع استشاريين (محليين ودوليين)، وكذلك تنفيذ ٤ دراسات مسحية لها علاقة بالطفل احداهما خاصة بأطفال التوحد.
واستعرضت السـيدة / أبو مدين نتائج الدراسة المسـحية الخاصة بأطفال التوحد، مشـيرة إلى أن تطوير هذا البروتوكول هو أهم انجاز قامت به جمعية الحق في الحياة مع الجمعيات المشـــاركة لأنه بمثابة حماية لهؤلاء الأطفال.
وقالت أبو مدين إن انجازات الجمعية تحققت بفضـل الشـراكة مع المؤسســات العاملة في هذا المجال، مقدمة الشـكر لبرنامج غزة للصحة النفسية الذين أخرجوا هذا العمل على أكمل وجه من الناحية المهنية والأكاديمية.
وقدمت سماح أحمد كلمة المتدربين، حيث شـــكرت كل من ساهم في انجاح هذا العمل، مطالبة بالمزيد من الدعم والشـراكة لتحسين الخدمات النوعية المقدمة للأطفال.
وفي نهاية الحفل قام كل من د. أبو شهلا، ود.أبو جامع، والمهندس أبو غزالة، والسيدة أبو مدين، بتوزيع الشهادات على المتدربين.

» في ورشة عمل نظمتها جمعية الملتقى التربوي التأكيد على مساعدة الأطفال على اكتشاف مواهبهم واستثمار طاقاتهم الإبداعية

أكد مشاركون في ورشة عمل نظمتها جمعية الملتقى التربوي بالتعاون مع مؤسسة تامر للتعليم المجتمعي حول "الانيميشن وصناعة مدى تحويل الشخصيات إلى رسوم متحركة"، على ضرورة مساعدة الأطفال ابتداءً من سن الرابعة على اكتشاف مواهبهم واستثمار طاقاتهم الإبداعية.

وكانت الورشة التي حضرها عدد كبير من الأطفال وأمهاتهم، وذلك في مكتبة خالد الحسن بمخيم النصيرات، استقطبت أكثر من ٢٠ طفلاً تراوحت أعمارهم بين ٤ و ٨ سنوات، حيث استفادوا كثيراً من خبرة الفنانة التشكيلية أ . آيات جودة، والتي أطلقت العنان لعقول الأطفال أن يبرزوا أفكارهم ومخيّلاتهم وقدراتهم الإبداعية في هذا المجال.

وأوضحت جودة أنه من الأهمية مساعدة الأطفال ابتداءً من سن الرابعة على اكتشاف مواهبهم واستثمار طاقاتهم الإبداعية، معربة عن أملها أن يشكل هذا النجاح عامل إلهام للأطفال لتحقيق أحلامهم وطموحاتهم.

وتأتي هذه الورشة في إطار إستراتيجية اكتشاف المواهب الفنية الصغيرة، والعمل على تطوير قدراتهم ومعرفتهم بتقنيات الفن، وتبني هذه المواهب وتنشئة جيل واعد من الفنانين المبدعين القادرين على التميز.

بيانات الشبكة

» الشبكة تؤكد رفضها المطلق لأية تقليصات للخدمات المقدمة للاجئين الفلسطينيين

أعربت شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية عن بالغ قلقها تجاه الأزمة المالية التي تمر بها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا" وتداعياتها الخطيرة على حقوق اللاجئين والخدمات الأساسية المقدمة لهم كالتعليم والصحة، معلنة في الوقت نفسه دعمها لكل التحركات الاحتجاجية التي تنظمها الفعاليات المختلفة، والتي من شأنها وقف أي خطوات أو قرارات مخالفة لميثاق الأمم المتحدة بخصوص اللاجئين.

وكانت الشبكة حذرت من خطورة الأنباء التي كانت تتردد عن إمكانية تأجيل العام الدراسي في مدارس الأونروا في مناطق عملها المختلفة بما يعني التضحية بمصير ومستقبل أطفالنا وتعميق واقع المعاناة التي يعيشها شعبنا الفلسطيني في مختلف مناطق تواجده، خاصة في قطاع غزة الذي يعاني تداعيات العدوان والحصار والانقسام، مشددة على رفضها المطلق لتأجيل العام الدراسي وتقليص الخدمات المقدمة للاجئين الفلسطينيين، وذلك كونه حقا أساسيا لا يمكن التنازل عنه أو التضحية به.

وأكدت على ضرورة تحرك كافة الأطراف الفلسطينية والعربية والدولية من أجل تجاوز هذه الأزمة من خلال حلول تضمن عدم تكرارها وتحقق الحماية لحقوق اللاجئين الفلسطينيين في مختلف مناطق تواجدهم، كما أكدت على ضرورة توحيد كافة الجهود الفلسطينية الرسمية والسياسية والمجتمعية خلف قضية اللاجئين الفلسطينيين وحقوقهم بما في ذلك تحسين واقع الخدمات المقدمة لهم والتركيز أساساً على حقهم بالعودة.

وعبرت الشبكة عن استغرابها تجاه قرار الأونروا الأخير بمنح المفوض العام للأونروا الحق بإعطاء الموظفين إجازة استثنائية بدون راتب دون موافقة الموظف، محذرة من خطورة هذا القرار وتداعياته.

» مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية يحذر من خطورة اعتداءات قوات الاحتلال والمستوطنين

عبر مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية عن بالغ قلقه إزاء تنفيذ مخطط التقسيم الزماني والمكاني لحرم المسجد الأقصى، محذراً من خطورة اعتداءات قوات الاحتلال والمستوطنين في مدينة القدس المحتلة.

وطالب المجلس في بيان له، الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة بضرورة الوفاء بالتزاماتها، خاصة فيما يتعلق بحماية المدنيين ومقدساتهم وأعيانهم المدنية في وقت الحرب، داعياً المجتمع الدولي للتحرك العاجل والضغط على دولة الاحتلال لوقف انتهاكاتها في مدينة القدس، والأرض الفلسطينية المحتلة.

وقال، إن قوات الاحتلال الإسرائيلي تقتحم يومياً البلدة القديمة في مدينة القدس المحتلة، وتعتدي على المدنيين الفلسطينيين، خاصة المرابطين في المسجد الأقصى، وغيرهم من الصحفيين، مما أسفر عن إصابة عدد منهم، واعتقال آخرين، وبالتالي فإننا نحذر من خطورة تلك الاعتداءات التي تترافقت مع الأعياد اليهودية للسماح للمستوطنين باقتحام حرم المسجد الأقصى.

وأضاف، إن تلك الاعتداءات المستمرة من قبل قوات الاحتلال والمستوطنين قد أسفرت عن إصابة العشرات من المواطنين الفلسطينيين، واعتقال آخرين من قبل تلك القوات، كما ألحقت أضراراً مادية بالغة في محتويات المسجد القبلي ونوافذه التاريخية، قائلاً: "إنه وفي استهداف واضح ومتعمد، أصيب عدد من الصحفيين الذين يعملون على تغطية تلك الأحداث جراء تعرضهم للقنابل الصوتية، فيما تعرض آخرون للضرب على أيدي جنود الاحتلال.

» ويطالب المجتمع الدولي بتدخل عاجل لرفع الحصار الميزان يستنكر الاعتقالات التعسفية بحق الفلسطينيين وتحويل المعابر لمصيدة لابتزازهم

أكد مركز الميزان لحقوق الإنسان على أن الاعتقالات الإسرائيلية وعمليات الابتزاز المستمرة للسكان المدنيين في قطاع غزة، خاصة ممن تدفعهم حاجتهم الماسة للسفر عبر معبر بيت حانون "ايرز" شمال القطاع، تشكل انتهاكاً خطيراً ومنظماً لقواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، مطالباً المجتمع الدولي بالتحرك العاجل لرفع الحصار المفروض على قطاع غزة، وضمان احترام قواعد القانون الدولي الإنساني ومبادئ حقوق الإنسان في تعاملها مع المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والعمل العاجل على وضع حلول جدية لمواجهة التحديات التي تواجه الحياة في قطاع غزة، بعد أن أسهم الحصار والانتهاكات الإسرائيلية المباشرة في تدهور غير مسبوق لمستويات المعيشة والخدمات الأساسية التي لا غنى عنها لحياة السكان.

وعبر مركز الميزان عن استنكاره الشديد للاعتقالات التعسفية التي تنفذها سلطات الاحتلال بحق الفلسطينيين سواء كانوا تجاراً أو مرضى ممن دفعتهم حاجاتهم الماسة للسفر عبر معبر بيت حانون "ايرز"، موضحاً أن قوات الاحتلال الإسرائيلي تواصل فرض قيوداً مشددة على حركة وتنقل الفلسطينيين من قطاع غزة وإليه، واعتقال الفلسطينيين أثناء مرورهم عبر معبر بيت حانون "ايرز" على الرغم من منحهم الموافقة وإصدار تصاريح لهم.

وأضاف، إنه ووفقاً لأعمال الرصد والتوثيق التي يواصلها باحثو مركز الميزان لحقوق الإنسان فقد اعتقلت تلك القوات خلال شهر أغسطس/ آب من العام الجاري (٦) مواطنين من فئة التجار أثناء مرورهم، وهو ما يؤكد على مواقف المركز السابقة بأن سلطات الاحتلال تستخدم المعبر كمصيدة للإيقاع بالفلسطينيين، فهي تمنحهم التصاريح ثم تعتقلهم.

شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية

فلسطين - غزة
شارع عمر بن عبد العزيز (عايدية)
المتفرع من شارع عز الدين القسام
عمارة النفار - الطابق الأول

تليفون: 2847518 08 (00972)
فاكس: 2835889 08 (00972)

pngoportal@gmail.com
pngoportal.org
pngoportal
pngoGaza
user/pngoportal1

مشروع تعزيز الديمقراطية وبناء قدرات المنظمات الأهلية
بالشراكة مع : المساعدات الشعبية النرويجية - NPA

The information and views set out in this product are solely those of the author(s) and do not necessarily reflect the official opinion of the Norwegian People's Aid

الآراء الواردة في هذه النشرة لا تعبر بالضرورة عن موقف شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية